



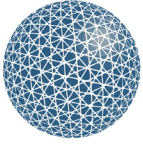
THE PARLIAMENTARY NETWORK

On The World Bank & International Monetary Fund



GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION  
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION  
ORGANIZACION MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN  
المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

# المبادي التوجيهية لتعزيز الرقابة من خلال منظومة تعاون البرلمانيين وامانحين



THE PARLIAMENTARY NETWORK

On The World Bank & International Monetary Fund



GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION  
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION  
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN  
المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

## مقدمة

يؤدي البرلمانيون - كونهم ممثلي الشعب ومشرعي القوانين، ومراقبي اداء الحكومة- دوراً رئيسياً في التأكد من إنفاق الدول/الحكومات للأموال بحسب الأهداف المرجوة والمتفق عليها، وتجنب الفساد أو أي شكل آخر من أشكال سوء استخدام الأموال العامة. وبهدف تحسين الرقابة وضمان تلبية أموال المانحين لاحتياجات التنمية لدى الدول المتلقية لتلك الأموال، وضعت منظمة ”غوباك“ في ”المؤتمر السنوي لشبكة العمل البرلماني لعام 2013“ بالتعاون مع ”شبكة العمل البرلماني المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي“ هذه المبادئ التوجيهية التي تعزز الرقابة من خلال ”منظومة تعاون البرلمانيين والمانحين“.

نشأت فكرة المبادئ التوجيهية من الأمور المهمة التي أثرت في مؤتمر منظمة ”غوباك“ العالمي الخامس للبرلمانيين ضد الفساد، حيث عبر أعضاء المنظمة عن قلقهم بسبب تأثير بعض الدول سلباً من إساءة استعمال أموال المانحين أو عدم تخصيصها في المجالات المخصصة لها، أو بسبب اعتبار بعض المشروعات بأنها قد تعرضت للشحن السياسي مما يؤدي إلى إلغائها وإجراء بعض التغييرات في الحكومة. ويضطر المواطنون في بعض الحالات إلى تسديد قيمة القروض من دون أن يتلقوا المنافع المنشودة منها.

وبهدف تحسين تمثيل النواب عن دوائرهم الانتخابية، عبر أعضاء منظمة ”غوباك“ عن رغبتهم في تحسين مقدار إلمامهم بالنتائج المرجوة من المشروعات ومستوى تقدمها والقروض التي يقدمها المانحون. ويمكنهم من خلال فهمهم لكيفية الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك والبيانات المالية لتمويل المشروعات أن يرتقوا بالشفافية والرقابة البرلمانية. قدم مانحون دوليون مجموعة متنوعة من النماذج المستخدمة في إشراك أو عدم إشراك البرلمانيين. وكان للمساهمة بالرأي من جانب أصحاب المصلحة في العديد من البلدان أثراً إيجابياً على تصميم البرامج والمشاريع، واستفادت بعثات/مكاتب بلدان عديدة من التشاور المنتظم مع البرلمانيين. يمكن للمشاركة البرلمانية - ومن بينها الردود الواردة من الدوائر الانتخابية - أن تحسن أيضاً من تنفيذ البرامج/المشاريع، وتضبط وتعزز إجمالاً الرقابة عليها وجودتها. من ناحية أخرى، فإن فرص نجاح البرنامج/المشروع في البلدان التي تتراوح بها جهود دمج البرلمانيين ما بين ضعيفة إلى معدومة قد تكون بطيئة؛ فقد أرشدت بعض الحالات عن مشاريع كثيرة لم تحصل على الموافقات البرلمانية المطلوبة.

في إطار جهود تحسين التعاون، أقر أعضاء المنظمة القرار التالي أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للبرلمانيين ضد الفساد في 2 شباط/فبراير 2013 في مانيلا بالفلبين، والذي أسس قاعدة تطوير المبادئ التوجيهية:

تماشياً مع مسار ”بوسان“، في استكشاف إمكانية وضع وتقديم مبادئ توجيهية للمنظمات المانحة تساندها في عملها داخل الدول المتلقية عن طريق إشراك برلمانيين، لكي يتم تصميم المشاريع على نحو يلبي الاحتياجات الإنمائية للبلدان، وبسط رقابة برلمانية ملائمة على البرامج والمشاريع الممولة من قبل المانحين.

تدعو ”شبكة العمل البرلماني المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي“ منذ نشأتها عام 2000 إلى الاستخدام الفعال لأموال التنمية مع التركيز على مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - أكبر ممولين متعددي الأطراف في العالم. وتوافق الشبكة بوجه خاص على المقاربات التي يقدمها أصحاب المصلحة لمواجهة تحديات الحكم الضعيف وتحسين نواتج التنمية. وتعلق الشبكة أهمية خاصة على تعزيز دور الرقابة البرلمانية لزيادة الشفافية والمساءلة على مسار التعاون الإنمائي.

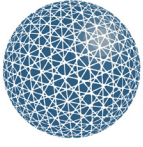
وتعمل منظمة ”غوباك“ منذ نشأتها عام 2002 على تطوير قدرات البرلمانيين على مساءلة حكوماتهم من خلال رقابة أفضل، وتعزيز دولة المؤسسات والقانون، وتزويد البرلمانيين بأدوات مكافحة الفساد.

تشجع هذه المبادئ التوجيهية البرلمانيين والحكومات والمؤسسات المالية الدولية على اتخاذ إجراءات وتأسيس أطر عمل تعاون منتظم لضمان تطبيق قواعد حكم أفضل في استخدام الأموال المخصصة للتنمية.

تمّ انشاء المبادئ التوجيهية لتعزيز الرقابة من خلال التعاون البرلماني-الجهات الممولة من قبل:

”شبكة العمل البرلماني المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي“ منظمة غير حكومية مستقلة، ومنبر للبرلمانيين من 140 دولة، تدعو إلى تشديد المساءلة والشفافية في التعاون الإنمائي.

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ”غوباك“ منظمة دولية من مشرعين حاليين وسابقين كرسوا أنفسهم لمساعدة بلدان العالم في تعزيز المساءلة والديمقراطية والحكم الرشيد والحفاظ على سيادة القانون. لدى ”غوباك“ حالياً 47 فرعاً وطنياً و 5 أفرع إقليمية.



THE PARLIAMENTARY NETWORK

On The World Bank & International Monetary Fund



GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION  
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION  
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN  
المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

## إطار العمل التنظيمي:

1. في إطار ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، فإننا نشجع البرلمانيين على الإلمام إماماً جيداً بإطار عملهم القانوني المحلي، وقرار - إن أمكن - تشريعاً يكفل لهم الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالعمل الذي يزاوله ممثليهم المعينين في مجالس إدارات المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.
2. يجب إدراج المنح والاعتمادات والقروض في ميزانية الحكومة - إن لم يكن هذا مطبقاً من قبل - أو إيجاد وسائل ملائمة لتحقيق الشفافية، لكي يتمكن المشرعون من فحص الإنفاق المالي بشكل مناسب.
3. ينبغي على الدول المتلقية للمساعدات أن تدرج ما تتلقاه من تمويل في ميزانياتها التي تُعرض على البرلمان.
4. على البرلمانات طلب تقارير سنوية عن المشروعات المتعلقة ببرامج وأنشطة المانحين الدوليين، وهذا من خلال أفرعهم التنفيذية.
5. يجب على مسؤولي المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تشجع على الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية في جميع أنحاء منظماتها.

## القدرات:

1. يجب على المشرعين أن يسعوا للحصول على دعم خبراتي لتعزيز قدراتهم على فهم وتحسين الدور الرقابي للبرلمان، بما في ذلك الرقابة على الميزانية.
2. ينبغي على المشرعين تطبيق نظام المراجعة وترصيد الحسابات للتتبع من الحصول على موافقة البرلمان على المنح والاعتمادات والقروض الخارجية والاتفاقيات الأخرى التي تبرمها الحكومة مع المؤسسات المالية الدولية.
3. يجب على البرلمانيين في الدول التي تقيّد بتطبيق الشفافية والاطلاع على المعلومات أن يسعوا للحصول على دعم من منظمات دولية كمنظمة "غوباك" وشبكة العمل البرلمانية، والمؤسسات المانحة مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، حتى يتسنى لهم تطوير وتحسين مؤسساتهم وتعزيز القدرات ككل. كما يجب حث المشرعين على تشكيل مجموعات عمل لتعميق فهمهم بعملية المشاركة مع هذه المنظمات و/أو حضور اجتماعات إقليمية.

لمعرفة المزيد عن منظمات محددة، نستحث البرلمانيين على زيارة الموقع التالي:

البنك الدولي

[www.worldbank.org/projects](http://www.worldbank.org/projects)

صندوق النقد الدولي:

<http://www.imf.org/external/np/legislators/index.htm>

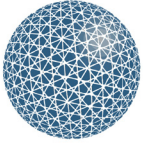
أو الاتصال بنا:

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC):

[www.gopacnetwork.org](http://www.gopacnetwork.org), [info@gopacnetwork.org](mailto:info@gopacnetwork.org)

الشبكة البرلمانية التابعة للبنك الدولي (PNOWB):

[www.pnowb.org](http://www.pnowb.org), [secretariat@pnowb.org](mailto:secretariat@pnowb.org)



## مبادئ توجيهية

### المشاركة:

1. يتم تشجيع المشرعين ومسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الالتقاء معاً وتبادل الرأي بشأن المشروعات/البرامج والقروض التي يتم النظر فيها. يجب على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يتجاوزا حدود التوعية البرلمانية، ويجريا حسب الإمكان مشاورات برلمانية مخصصة لهذا الغرض. ولضمان حدوث تأثير قوي، يتم تشجيع جميع الأطراف على تأسيس علاقة عمل مبكرة في عملية التخطيط على نحو مسبق. تتضمن الآليات القائمة التي يمكن تنفيذها أو تحسينها مجموعات العمل، والتواصل الاعتيادي و/أو المشاورات الروتينية.
2. يجب على المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يوصيا مكاتبهم القطرية وبعثاتهم الزائرة بالاجتماع - على نحو منتظم - مع ممثلين من مختلف الأحزاب السياسية للتيقن من أخذ العوامل السياسية لمشروعاتهم في الاعتبار. وعلى المشرعين محاولة الوصول إلى الموظفين للتواصل معهم.
3. تشجيع ممثلي المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اعتماد مبدأ التشاور مع البرلمانيين واعتباره جزء من المراحل الأولى لعملية اتخاذ القرار في إدارة المشروع والقروض، في ظل التأكد من إلمام البرلمانيين إلاماً ملائماً بإجراءات التشاور.
4. إقراراً بالبند الأول من المادة الخامسة للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، يجب على المشرعين أن يستعملوا كافة السبل الحكيمة في عملهم مع الهيئة المالية التي تم تعيينها كجهة رئيسية مسؤولة عن التواصل مع صندوق النقد الدولي مثل وزارة المالية أو البنك المركزي أو صندوق تحقيق الاستقرار المتوازن أو أية وكالات مالية أخرى ملائمة. وبالتوازي، يجب أن يشجع صندوق النقد الدولي نظيره الوطني على التشاور مع البرلمانيين قبل وضع الصيغة النهائية لاتفاقيات القروض.
5. على البرلمانيين أن يضغطوا على حكوماتهم لضمان المشاركة في العملية والدعوة لإجراء تغييرات قانونية أو تنظيمية حسبما تقتضي الحاجة. من أمثلة ذلك: القوانين الخاصة بالوصول إلى المعلومات، وإنشاء بنية تحتية لحكومة إلكترونية - كلما أمكن ذلك - لتخفيض الحد ما بين العرض والطلب في الجوانب المتعلقة بالفساد.
6. يجب على البرلمانيين أن يطالبوا بالانفتاح والشفافية في المشروعات والبرامج الحكومية كافة التي تمولها مؤسسات مالية دولية، وكذلك الاتفاقيات التي تُوقع بموجب هذه المشروعات. ويتعين على البرلمانيين أيضاً أن يبذلوا ما يستطيعوا من جهود لاستثمار المعلومات المتاحة علنا من قبل.